تقرير إخباري

لم يشر تقرير المنظمة إلى اشتراك الجيش الحر في هذا الهجوم

«هيومن رايتس» تتهم «القاعدة» في سورية بقتل 190 علوياً في اللاذقية

بيروت ـ وكالات: اتهمت منظمة هيومان رايتس ووتش المدافعة عن حقوق الانسان امس مقاتلي المعارضة السورية بقتل 190 مدنيا على الأقل واحتجاز أكثر من 200 رهينة أثناء هجوم في اللاذقية في أغسطس وتقول المنظمة انها تورد بذلك أول دليل على ارتكاب قوات المعارضة جرائم ضد الانسانية.

وقالت المنظمة إن العديد من القتلى اعدمتهم قوات مسلحة من المتشددين بعضهم على صلة بتنظيم القاعدة عندما اجتاحوا مواقع للجيش فجر يوم الرابع من أغسطس ثم تقدموا إلى عشر قرى قريبة يقطنها أفراد الطائفة العلوية التي ينتمي لها الرئيس السوري بشار الأسد.

ويفيد تقرير المنظمة الذي يحمل عنوان «مازال يمكنك رؤية دمائهم» أن أسرا بكاملها أعدمت في بعض الحالات أو اطلقت النار على أفرادها وهم يحاولون الهرب.

وحددت المنظمة خمس جماعات معارضة قامت بدور رئيسي في تمويل وتنظيم وتخطيط وتنفيذ هجمات اللاذقية منها جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام وهما على صلة بتنظيم القاعدة بالإضافة إلى جماعة أحرار الشام الإسلامية ووحدة أخرى للجهاديين الأجانب.

وعرضت هذه الجماعات أعمالها في تسجيلات ڤيديو وبيانات بعضها استخدم لتأكيد ما ورد في تقرير المنظمة.

لكن لم يظهر دور واضح لمقاتلي الجيش السوري الحر الجناح العسكري للتحالف المعارض الرئيسي في سورية.

وفي تسجيل ڤيديو نشر يوم 11 أغسطس ويبدو أنه صور في اللاذقية، قال سليم ادريس رئيس اركان الجيش السوري الحر إن الجيش السوري الحر شارك في الهجوم بدرجة كبيرة.

لكن لاما فقيه الباحثة بالمنظمة التي أمضت عدة أيام في اللاذقية في شهر سبتمبر وتحدثت مع سكان وجنود ورجال ميليشيات وأطباء ومسؤولين قالت انها لا يمكنها تأكيد وجود الجيش السوري الحر يوم الرابع من أغسطس عندما وقعت الأعمال الوحشية.

وتتهم جماعات مدافعة عن حقوق الانسان قوات الأسد كذلك بارتكاب اعمال وحشية واستخدام القنابل الحارقة والعنقودية في مناطق سكنية.

ويقول مسؤولون من الامم المتحدة إن القوات الحكومية شنت هجمات طائفية منها قتل 450 مدنيا في مذبحتين في منطقتين تقطنهما أغلبية سنية في مايو.

وتتهم المعارضة وجماعات حقوق الانسان دمشق بشن هجوم بسلاح كيماوي في ضواحي دمشق يوم 21 أغسطس اسفر عن مقتل مئات المدنيين.

وتلقي الحكومة بالمسؤولية عن الهجوم على قوات المعارضة.

وقال خالد صالح المتحدث باسم الائتلاف الوطني السوري المعارض ان التحالف يدين انتهاكات حقوق الانسان بكل اشكالها وإذا كانت اي من الجماعات المعارضة التي يضمها التحالف قد ارتكبت مثل هذه الأعمال فإنها ستحاكم.

وقال عضو في جماعة أحرار الشام الإسلامية السنية ان مقاتلي الجماعة لم يقتلوا أي مدنيين في هجومهم.

وقال أبو محمد الحسيني رئيس المكتب السياسي للجماعة إنه إذا تعرض احد لهجوم بالسلاح يتعين عليه محاربته، مشيرا إلى انه إذا لم يفعل فسيقتل.

وقال صالح من الائتلاف الوطني في بيان مكتوب لـ «رويترز» ان الائتلاف ألزم نفسه من قبل بتطبيق هذه القواعد على جميع الألوية التي تعمل معهم وسيحاسبون ـ بعد تحقيقات ومحاكمة عادلة ـ كل المسؤولين أو المشاركين في انتهاكات لحقوق الانسان أو للقوانين الدولي، واضاف ان واقعة اللاذقية ليست استثناء وستلقى المعاملة نفسها التي طبقت على عمليات سابقة.

وقالت فقيه باحثة وحدة هيومان رايتس ووتش في الشرق الاوسط وشمال افريقيا المختصة بسورية ولبنان لـ «رويترز» عن عملية اللاذقية التي نفذتها قوات المعارضة «المنازل دمرت واحرقت، أغلب القرويين لم يعودوا لديارهم».

والتقت فقيه مع حسين شلبي هو علوي من قرية بارودة فر من قريته في الرابعة والنصف صباحا يوم الرابع من أغسطس مع اقتراب مقاتلي المعارضة. وقالت فقيه انه ترك زوجته وهي في العقد السادس من عمرها وتتكئ على عصا للسير وابنه المقعد البالغ من العمر 23 عاما.

وقال شلبي انهما قتلا ودفنا خلف منزله. وزارت فقيه المنزل ورأت الثقوب التي خلفها إطلاق النار على سرير الابن وقالت وهي تعرض صورة للغرفة «أمكنني رؤية الدم المتناثر على الجدار».

وأظهرت لقطات ڤيديو نشرها المعارضون على الانترنت صورا للابن شلبي وزوجته مع المقاتلين أثناء الهجوم.

وقالت هيومان رايتس ووتش ان نطاق هجمات على المدنيين ودرجة تنظيمها تشير إلى التعمد وتجعلها جرائم ضد الانسانية. وتقول الأمم المتحدة ان أكثر من مائة ألف شخص قتلوا في الصراع المستمر من عامين ونصف العام.

بهدف إجبارهم على التراجع من المناطق القريبة وصد هجماتهم المتواصلة

الجيش الحر يهاجم معاقل حزب الله في السيدة زينب وعشرات القتلى في قصف لـ «النظامي» بحلب وريف دمشق

عواصم ـ وكالات: نشبت معارك عنيفة بين قوات المعارضة السورية وحزب الله اللبناني وميليشيات عراقية في ضاحية السيدة زينب جنوب دمشق، حسبما أفاد ناشطون سوريون.

واندلع قتال عنيف على الأطراف الجنوبية من دمشق، لاسيما في ضاحية السيدة زينب، بعد هجوم شنته قوات المعارضة السورية ضد حزب الله وميليشيات شيعية عراقية تسيطر على تلك المنطقة، حسبما صرح به ناشطون سوريون.

واستخدم مقاتلو المعارضة قذائف الهاون والأسلحة الرشاشة في هجوم وصفه أحد قادة قوات المعارضة بأن الهدف منه تخفيف ضغط القتال الدائر على ضاحيتي الذيابية والبويضة اللتين تقعان بالقرب من منطقة السيدة زينب.

وأضاف ان قوات المعارضة شنت هجماتها من أجل إجبار تلك الميليشيات على التراجع بعد استيلائها على بعض الأحياء، بينها حي الشيخ عمر، أحد أهم ضواحي العاصمة.

وأكد نشطاء في المعارضة أن الهجوم لا يهدف إلى الاستيلاء على مزار السيدة زينب، وإنما لإجبار حزب الله والميليشيات العراقية على التراجع من المناطق القريبة وصد هجماتهم المتواصلة.

وتقوم قوات النظام بتوفير غطاء من القصف المدفعي لإسناد مقاتلي حزب الله والميليشيات العراقية في تقدمها ضد قوات المعارضة السورية. في غضون ذلك واصلت القوات النظامية أمس قصف مدينة السفيرة بريف حلب، مما أسفر عن مقتل عشرين شخصا على الأقل، وسط نزوح أهل المدينة هربا من القتال.

وواصلت كتائب المعارضة المسلحة تصديها لقوات النظام قرب السفيرة، في حين تحاول أرتال عسكرية ـ تنطلق من معامل الدفاع ـ اقتحام المدينة والسيطرة عليها، وتستعين أثناء هجومها بقصف طائرات النظام للقرى والمناطق المحيطة بها. وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان ان السفيرة تتعرض منذ يومين لقصف عنيف من قوات النظام للضغط على بلدة خناصر التي استعادتها المعارضة المسلحة.

ونقل مراسل الجزيرة عمرو حلبي عن المعارضة قولها أمس ان النظام يستخدم سياسة الأرض المحروقة لاقتحام المدينة، مؤكدة أنه شن امس الاول ما لا يقل عن عشر غارات جوية أدت إلى مقتل 25 شخصا معظمهم من المدنيين، وتدمير 25 منزلا، ونزوح عدد كبير من السكان.

في هذه الأثناء كثف الجيش النظامي قصفه لمناطق في ريف دمشق ومناطق مختلفة في أرجاء البلاد بينها حمص ودرعا ودير الزور مما أدى إلى وقوع قتلى وجرحى، حيث قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان انها وثقت مقتل 105 امس الأول، معظمهم في حلب وريف دمشق، وكان بينهم 12 طفلا وعشر سيدات، وأربعة آخرون قضوا تحت التعذيب. وقد استمرت المعارك العنيفة بين الجيشين الحر والنظامي في ريف دمشق، حيث قال الجيش الحر في وقت سابق انه قتل 25 جنديا نظاميا في منطقة الكورنيش في داريا وسيطر على عدة مبان وأسلحة.

وأكدت لجان التنسيق المحلية مقتل عشرين شخصا إضافة إلى عدد كبير من الجرحى جراء القصف بقذائف الهاون على محيط منطقة المول وحارة النوافير والشارع العام بمنطقة جرمانا في ريف دمشق.

وقالت شبكة شام الإخبارية ان الاشتباكات بين القوات النظامية والجيش الحر تجددت على مداخل مخيم اليرموك، وفي حي جوبر، في حين استهدف الأخير قوات النظام المتمركزة في رحبة الدبابات بحي القابون.

المعارضة تطلق صاروخا محلي الصنع باتجاه القوات النظامية في دير الزور أمس الأول (رويترز)

«اليونيسيف»: الأطفال اللاجئون السوريون يواجهون الاستغلال

جنيف ـ رويترز: قال صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ان الأطفال اللاجئين الذين فروا من الحرب الأهلية الدائرة في سورية معرضون لأشكال من الاستغلال من بينها الزواج المبكر والعنف المنزلي وعمالة الأطفال على الرغم من الجهود المبذولة لاستمرارهم في الدراسة.

وذكر الصندوق أن أكثر من مليون طفل بعضهم بدون آباء أو أقارب من الدرجة الأولى من بين 2,1 مليون لاجئ عبروا الحدود إلى الأردن والعراق ولبنان وتركيا في الأساس منذ مارس 2011.

وذكر ميشيل سرفادي نائب ممثل اليونيسيف في الأردن أن المملكة تستضيف 540 ألف لاجئ سوري، الأمر الذي يضغط على الخدمات الصحية والتعليمية وموارد المياه الشحيحة بالفعل.

وأضاف أن معظم السوريين يعيشون في مجتمعات مضيفة في الشمال بينما يقيم 120 ألفا في مخيم الزعتري في الصحراء الأردنية.

وقال سرفادي في مؤتمر صحافي في جنيف «في المجتمعات المضيفة يتعرضون بشكل أكبر لعمالة الأطفال والزواج المبكر جدا وللاستغلال بصورة عامة».

وهناك نحو 200 ألف لاجئ سوري في الأردن في سن المدرسة لكن 80 ألف فقط ينتظمون في التعليم وأحيانا في فصول دراسية تعمل على فترتين.

وقال سافردي إن المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عاما وكثير منهم تسربوا من التعليم هم الأكثر عرضة لخطر الاستغلال.

وتابع «الآلية الرئيسية التي يملكها هؤلاء الأطفال في التغلب على هذه الأمور هو الانسحاب.. لاحظنا أن كثيرا من الأطفال لا يخرجون من المنزل في الواقع، لكن المشكلة هي أن المنزل ليس دوما أكثر الأماكن أمنا. هناك مستوى مرتفع من العنف المنزلي بين المجتمعات بالتأكيد بسبب حالة الحرب وأيضا بسبب النزوح الذي طال أمده وما يولده من احساس بالاحباط».

وأضاف أنه لا يوجد في الأردن ما يكفي من أماكن الايواء المناسبة للنساء المعنفات.

ويدير «اليونيسيف» 80 منشأة للأطفال في الأردن ويقدم أنشطة ودعما نفسيا واجتماعيا للاجئين السوريين الصغار وبعضهم يعاني من اضطرابات ما بعد الصدمة.

وقال سرفادي إن ما يقدر بثلاثين ألف طفل سوري يعملون في الأردن.

وأشار تقدير لـ «اليونيسيف» في أبريل إلى أن 35 ألف طفل سوري يعملون في الأردن بصورة موسمية في الأساس.

وأضاف «يعملون في المزارع في الأساس وفي كثير من الحالات يعملون في مهن شاقة دعونا نقول يستخدمون المبيدات الحشرية 10 ساعات يوميا ويعمل أطفال آخرون في مخابز عائلية أو في ورش اصلاح السيارات».

برنامج الأغذية العالمي يوزع قسائم الطعام إلكترونياً على اللاجئين السوريين في لبنان

روما ـ كونا: أطلق برنامج الأغذية العالمي امس خطة جديدة لتوزيع قسائم الطعام الكترونيا على اللاجئين السوريين في لبنان، مشيرا الى ان القسائم ستوفر لمئات الآلاف منهم وسيلة لتلبية احتياجاتهم من الغذاء وذلك بدعم من الكويت ودول مساهمة أخرى.

وقال البرنامج في بيان صحافي وزعه في مقره الرئيسي هنا ان هذه المبادرة تأتي في اطار الاستجابة الانسانية العالمية للأزمة في سورية والتي ستمكن نحو 800 الف لاجئ سوري بنهاية 2013 من استعمال بطاقاتهم الالكترونية لدى المتاجر اللبنانية المشاركة في المبادرة والتي تنظم بدعم تكنولوجي من مجموعة «ماستركارد» العالمية.

وأوضح البيان أن البرنامج سيطلق كذلك برنامجا مماثلا لصالح اللاجئين السوريين في الأردن سيبدأ تدريجيا بتوزيع البطاقات على 300 ألف لاجئ خلال العام الحالي ليستمر توزيعها على مزيد من المستفيدين في عام 2014.

وقال انه سيكون بوسع اللاجئين السوريين بفضل البطاقة الالكترونية الجديدة اختيار الأطعمة التي يحتاجون اليها، معربا عن امتنان البرنامج الدولي لمجموعة «ماستركارد» الشريك الاستراتيجي للبرنامج في مكافحة الجوع.

ولفت الى أن الخطة التي جرت تجربتها في سبتمبر الماضي تقضي بتوزيع دفعة أولى من البطاقات الالكترونية على 2000 أسرة سورية تتكون من نحو 10 آلاف شخص ببلدة النبطية جنوب لبنان بحيث يتم شحن البطاقة بواقع 27 دولارا شهريا للفرد الواحد.

ولفت البيان الى أن هذه البطاقات الالكترونية ستمكن اللاجئين من شراء الأطعمة الطازجة غير المدرجة في حصص الطعام التقليدية التي يوزعها البرنامج كما تحفز أنشطة الباعة المحليين.

وأشار الى أن عمليات برنامج الأغذية العالمي الانسانية في لبنان تحظى بدعم عدة دول هي الكويت وأستراليا وكندا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وايرلندا واليابان وكوريا ولوكسمبورغ والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة بالاضافة الى المفوضية الأوروبية.

يذكر ان البرنامج منذ بداية عام 2013 حتى الآن ضخ نحو 192 مليون دولار في الاقتصادات المحلية لكل من لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر من خلال قسائم الطعام الالكترونية الى اللاجئين السوريين استجابة لحالة الطوارئ جراء الازمة السورية.

مجلس الأمن يقر إرسال بعثة مشتركة للتخلص من الكيماوي وروسيا تحذر المعارضة من إعاقة التفكيك وتعد بمزيد من الخبراء

عواصم ـ وكالات: وافق مجلس الامن الدولي على اقتراح قدمه السكرتير العام للامم المتحدة بان كي مون يقضي بتأسيس بعثة مشتركة من منظمة حظر الاسلحة الكيماوية والامم المتحدة للتخلص من برنامج سورية للاسلحة الكيماوية في اسرع وقت ممكن وبأكثر الطرق امانا.

وقال السفير الروسي لدى الامم المتحدة فيتالي تشوركين للصحافيين بعد اجتماع مغلق لمجلس الامن لمناقشة الرد على اقتراح بان ان موافقة مجلس الامن ستكون في «رسالة قصيرة» يصيغها رئيس مجلس الامن الدولي السفير الاذري اغشين مهدييف، مضيفا ان مسودة المقترح ستوزع على اعضاء مجلس الامن الـ 15 للموافقة عليها.

وورد اقتراح بان في رسالة وجهها الى مجلس الامن يوم الاثنين الماضي في اطار تنفيذ قرار مجلس الامن 2118 الصادر في 27 سبتمبر الماضي والذي طلب منه أن يقدم لأعضائه «توصيات بشأن دور الأمم المتحدة للتخلص من برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية». وأوصى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في رسالة من ثماني صفحات إلى المجلس يوم الاثنين الماضي بتشكيل بعثة مشتركة من 100 فرد من جانب الامم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية للأشراف على تدمير ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية البالغة ألف طن متري. وقال المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين للصحافيين عقب مشاورات خلف أبواب مغلقة في مجلس الأمن المؤلف من 15 عضوا «لا، ليست هناك اعتراضات». ومن أجل الموافقة «سريعا» على رسالة بان، طالبت الدول الأعضاء في مجلس الأمن الرئيس الحالي للمجلس، السفير أجشين مهدييف من أذربيجان، بصياغة خطاب إلى الأمين العام قريبا، حسبما صرح تشوركين.

ووصل 12 مفتشا إضافيا من منظمة حظر الأسلحة الكيماوية إلى سورية لينضموا إلى 15 آخرين مكلفين بتدمير ترسانة البلاد.

وزار الخبراء بالفعل ثلاثة مواقع ومن المقرر أن يقوموا بتفتيش المزيد خلال الأيام المقبلة، بحسبما ذكره مايكل لوهان، المتحدث باسم منظمة حظر الأسلحة الكيماوية من لاهاي.

وبدأ فريق مشترك من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية الأسبوع الماضي في تدمير الأسلحة ومنشآت الإنتاج بمقتضى خطة أمريكية ـ روسية مدعومة بقرار من مجلس الأمن.

وحدد بان في اقتراحه هدفا للبعثة المشتركة لتدمير جميع الأسلحة الكيماوية السورية بحلول منتصف عام 2014.

من جانبه، أعلن السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة مارك ليال غرانت في تغريدة عبر «تويتر» ان كل أعضاء مجلس الأمن يدعمون اقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) بتشكيل بعثة مشتركة من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للإشراف على تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية.

وعلى الرغم من هذا، حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف من محاولة إعاقة عملية تفكيك الكيمياوي السوري من قبل المعارضة السورية لاستثارة التدخل الأجنبي من جديد.

وقال لافروف في كلمته أمام قمة دول شرق آسيا في بروناي « نأمل من أولئك الذين يملكون تأثيرا على المجموعات المختلفة للمعارضة السورية أن يسعوا لعدم السماح لها بأي استفزازات تعيق تفكيك السلاح الكيميائي واستثارة الحديث من جديد عن التدخل الخارجي».

وذكر الوزير الروسي أن خطر تعزيز مواقف الاسلاميين المتطرفين في سورية سيزداد كلما تأخر عقد مؤتمر «جنيف 2» وانطلاق عملية التسوية السياسية في سورية، وقال «انه بحث هذه المشكلة مفصلا مع نظيره الأميركي جون كيري»، مؤكدا على أهمية الاسراع بعقد هذا المؤتمر، موضحا أنه «كلما تباطأنا في هذا الموضوع ستتجذر بقوة القوى الموالية للإسلام المتطرف، والتي أعلنت عن سعيها إلى تأسيس دولة الخلافة في سورية والمناطق المحيطة بها».

في غضون ذلك، قال المندوب الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين أن بلاده سترسل المزيد من خبراء الأسلحة الكيميائية إلى سورية.

وأوضح تشوروكين في تصريحات للصحافيين أوردتها وكالة أنباء إيتار تاس الروسية «أن الخبراء الروس موجودون في سورية، وأنه سيتم إرسال المزيد من الخبراء»، مضيفا إنه ليست هناك قيود إلى الآن تحد من عدد المختصين من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (روسيا، والصين، وفرنسا، والولايات المتحدة، وبريطانيا) الذين ربما يشاركون في تدمير الترسانات السورية من المواد السامة.

تركيا تعتقل 102 مهاجر سوري غير قانوني في منطقة «صاريار» بالطرف الأوروبي

إسطنبول ـ كونا: أعلنت السلطات التركية اعتقال 102 مهاجر سوري غير قانوني في منطقة «صاريار» بالطرف الأوروبي من مدينة إسطنبول أثناء محاولتهم التسلل من الأراضي التركية إلى أوروبا.

ونقلت وكالة أنباء الأناضول التركية البيان الصادر عن رئاسة الأركان التركية وجاء فيه أن أجهزة الأمن تمكنت من إلقاء القبض على هؤلاء المهاجرين لدى محاولتهم التسلل بواسطة قارب إلى رومانيا عبر طرق غير شرعية.

واوضحت أن قيادة خفر سواحل مرمرة والمضائق اعترضت قاربا متوجها إلى رومانيا بطريقة غير مشروعة كان يقل عددا كبيرا من المهاجرين السوريين.

وأضاف البيان أنه تم إيقاف القارب على مسافة 3,5 اميال بحرية من سواحل «صاريار كيليوس» حيث وجد على متنه 102 مهاجر سوري معظمهم من النساء والأطفال كانوا يحاولون التسلل إلى رومانيا.

واشار إلى أن قوات خفر السواحل قامت باقتياد القارب إلى ميناء «فنر يولو» فيما تم تسليم المهاجرين إلى شعبة الأجانب بمديرية الأمن.

يذكر أن آلاف المهاجرين بطريقة غير قانونية يمرون سنويا عبر تركيا للتوجه إلى الدول الأوروبية بحثا عن حياة أفضل.